

## دلائل الإعجاز

ومن خصائصها أنك ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحُسْنِ واللفظ ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه بل تراه لا يصلح حيث صلاح إلا بها وذلك في مثل قوله تعالى : ( إِنْ زُجِرَ مِنْ يَدَيْهِمْ وَيَصْمُرُوا فَاِنْ نَّالُوا لَآ يُضَيِّعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ) وقوله : ( أَنْزَلْنَا مِنْ يُحَادِدِ الْوَرَسُورَةَ فَأَنْزَلْنَا لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ) وقوله : ( أَنْزَلْنَا مِنْ عَمَلِ مَن ذُكِّرُوا سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ ) وقوله : ( إِنْ زُجِرَ لَآ يُضَيِّعُ الْكَافِرُونَ ) . ومن ذلك قوله : ( فَإِنْ زُجِرَ لَآ تَعْمَى الْبَصَارُ ) . وأجاز أبو الحسن فيها وجهاً آخر وهو أن يكون الضمير في " إنها " للأبصار أضمرت قبل الذكر على شريطة التفسير . والحاجة في هذا الوجه أيضاً إلى " إن " قائمة كما كانت في الوجه الأول فإنه لا يُقال : هي لا تعمي الأبصار كما لا يُقال : هو من يَدَيْهِمْ وَيَصْمُرُوا فَاِنْ نَّالُوا لَآ يُضَيِّعُ . فإن قلت : أو ليس قد جاء ضمير الأمر مبتدأً به مُعَرِّبِي مِنَ الْعَوَامِلِ في قوله تعالى : ( قُلْ هُوَ الْوَهَّابُ ) قيل : وإن جاء هاهنا فإنه لا يكاد يوجد مع الجملة من الشرط والجزاء بل تراه لا يجيء إلا بـ " إن " . على أنهم قد أجازوا في ( قُلْ هُوَ الْوَهَّابُ ) أن لا يكون الضمير للأمر .

ومن لطيف ما جاء في هذا الباب ونادره ما تجده في آخر هذه الأبيات التي أنشدتها الجاحظ لبعض الحجازيين - الطويل - :